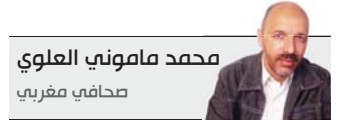


المغتربون يضحون 7.4 مليارات دولار في الاقتصاد المغربي

التحويلات المالية تسير عكس تيار الوباء وتواصل دعم برامج التنمية الشاملة

حافظت تحويلات المغتربين على لعب دورها المهم في الاقتصاد المغربي رغم قيود الجائحة لجهة كونها أحد أهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي وفي معدلات النمو كما أنها من أبرز روافد القطاع المصرفي والعقاري والاستثماري، إضافة إلى البعد الاجتماعي الذي تؤديه في دعم الأسر.



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

وأشار بنشعوبون إلى أن رقم التحويلات المالية ما فتى يتطور بشكل منظم ومستمر من عام إلى آخر، وبشكل مستقل عن الأزمات والأحداث الطارئة، التي يمكن أن تحدث.

وجاء ضمن تقرير البنك الدولي أن التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمت بنسبة 2.3 في المئة لتصل إلى نحو 56 مليار دولار في 2020، ويعزى هذا النمو في معظمه إلى قوة تدفقات التحويلات إلى المغرب.

ويحتل المغرب المرتبة الثانية من حيث تلقي تحويلات الجالية المقيمة في المنطقة العربية، بعد مصر التي استقبلت تدفقات مالية من جالياتها في الخارج بحوالي 29.6 مليار دولار، ويأتي لبنان في المرتبة الثالثة بنحو 6.2 مليارات دولار، ثم الأردن في المرتبة الرابعة بقرابة 3.9 مليارات دولار.

وأظهر بحث قامت به المنووية السامية للتخطيط، في إطار برنامج التعاون الإحصائي (مدياسات)، الذي وضع من أجل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، أن القطاعات الاستثمارية الأبرز في المغرب تشمل بالأساس كلا من العقارات والزراعة والبناء والتجارة والخدمات.

وأشارت الدراسة إلى أن العقارات بمعناها الواسع، والتي تشمل البناء وامتلاك أراض غير زراعية، تشكل ستة أعشار مجموع الاستثمارات.

ويقول بنشعوبون إن حوالي 10 في المئة من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج توجه نحو الاستثمار خاصة في الأراضي والعقارات. لكن الباحثين بالمنووية السامية للتخطيط أكدوا أن الغالبية العظمى من المهاجرين الحاليين، أي حوالي 97.1 في المئة من مجموع المغتربين، لا تستثمر في المغرب.

وأشاروا إلى أن الأسباب ترتبط بشكل رئيسي بعدم كفاية رأس المال والإجراءات الإدارية المعقدة، وضعف الدعم المالي، وكذلك غياب التحفيز الضريبية.



استثمار لا ينضب

ووفق إحصائيات المنووية السامية للتخطيط ترتفع قيمة التحويلات المالية لدى الشباب الذين يملكون مستوى تعليميا عاليا، وكذلك بالنسبة إلى المهاجرين الحاليين المقيمين بأمريكا الشمالية وبلدان المجر التقليدية، وذلك في ارتباط بمدى ارتفاع مستوى الدخل. ويبقى الاستفادة الأولى من تحويلات المهاجرين المغاربة هم الأبناء، متبوعين بالأزواج والأطفال، إذ أن تسعة أعشار هذه التحويلات تستغل في النفقات العادية لأسر الارتباط في المغرب.

ومع توقع انتعاش النمو الاقتصادي العالمي في سنتي 2021 و2022 من المنتظر أن تزداد التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بنسبة 2.6 في المئة لتصل إلى 553 مليار دولار خلال السنة الجارية، وبنسبة 2.2 في المئة في السنة المقبلة لتبلغ 565 مليار دولار.

منها لحل المشكلة المتعلقة بإبعاش النمو، وتمثل تحويلات الجالية المغربية مصدراً مهماً لدعم العملة الصعبة، التي تُغطي في المتوسط حوالي خمسة أشهر لتأمين واردات المغرب من السلع والمواد الأساسية.



وكان بنشعوبون قد قال خلال جلسة عمل عقدها الاتحاد العام لمقاولات المغرب (تجمع رجال الأعمال المغربية) حول فرص الاستثمارات بالمغرب أن حوالي 15 في المئة من هذه التحويلات يتم تحويلها عن طريق المخدرات، في حين أن معظمها موجهة نحو التضامن والدعم العائلي. وشدد الوزير على أهمية الاستفادة من خبرات الجالية المغربية التي طورت شبكة من العلاقات التجارية والتكنولوجية يمكن للمغرب الاستفادة

وفي حديثه عن ديناميكيات مناخ الاستثمار في المغرب سلط بنشعوبون الضوء على تطور مجال الأعمال والجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار، مشيراً إلى أن "الرباط تواصل على مدى السنين احتلال مكانة في تصنيف ممارسة الأعمال".

ويبلغ عدد المغاربة المغتربين حوالي 5 ملايين، أغلبهم في أوروبا، وهو ما يجعلها ثاني أكبر جالية لبلد أفريقي، ويقوم حوالي 42 في المئة منهم بتحويل الأموال إلى أسرهم.

وأشار البنك الدولي إلى أن التدابير المالية التي أدت إلى ظروف اقتصادية أفضل في معظم البلدان المضيفة ساهمت في تدفق التحويلات المالية، ناهيك عن التحول في التدفقات من الدفع النقدي إلى الدفع الرقمي، ومن القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، والتحركات الدورية في أسعار النفط وأسعار صرف العملات.

تفاؤل حذر بتعافي نمو التجارة العالمية في 2021

فيما زادت بنسبة 4 في المئة قياساً على الربع الأخير من العام الماضي، وتوقع أن يستمر الانتعاش في الربع الثاني من 2021، مع توقع وصول قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات إلى 6.6 تريليون دولار خلال الربع الثاني، وتسببت تداعيات كورونا في تضرر الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي، وقرضت أوضاعاً مالية صعبة على الشركات وسط توقف الإمدادات ومخاطر كبيرة، لاسيما خلال الربع الثاني من 2020 والذي شهد نزوة الإغلاقات حول العالم.



وقالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية إن تصنيف الشركات العالمية يتجه للاستقرار مع انتشار التعافي الاقتصادي وتخفيف القيود، والسيطرة الجزئية على جائحة كورونا عبر توسع نشر التطعيم.

وأضافت الوكالة في تقرير الربع الثاني أنه توجد اختلافات إقليمية بسبب توقيت انتشار الوباء والفجوة في أفق الانتعاش الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

وتابعت "رغم ذلك، ما تزال حصة محفظة الشركات العالمية لوكالة فيتش مع التوقعات السلبية أو مراقبة التصنيف مرتفعة".

لندن - تشير توقعات نمو التجارة العالمية إلى تعافٍ حذر مرتبط أساساً باتجاه الأسعار وحزم التحفيز في ظل تواصل ضغوط الوباء على مختلف مفاصل الاقتصاد.

وتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" الأربعاء ارتفاع معدل نمو التجارة العالمية من حيث القيمة بنسبة 16 في المئة خلال 2021 قياساً على 2020، لكن تعتمد على الحد من القيود المرتبطة بجائحة كورونا.

وذكر "أونكتاد" في تقرير أن التوقعات تعتمد على الاتجاه الإيجابي المستمر في أسعار السلع الأساسية وحزمة التحفيز المالي من الاقتصادات المتقدمة وظروف الاقتصاد الكلي والمالية الداعمة.

وتقود تجارة السلع ارتفاع خلال العام الحالي بنسبة نمو 19 في المئة، بأعلى من وتيرة نمو تجارة الخدمات المقدره بنحو 8 في المئة فقط.

وتابع التقرير "ما يزال انتعاش التجارة متقاربا ولاسيما بين البلدان النامية، مع انتعاش الصادرات من شرق آسيا بشكل أسرع".

وأشار التقرير إلى أن صادرات الصين تواصل تسجيل زيادة قوية ليس فقط من متوسطات عام 2020، ولكن أيضا في ما يتعلق بمستويات ما قبل الوباء. وفي المقابل، أظهر التقرير أن الصادرات من روسيا ما تزال أقل من متوسطات عام 2019.

ورصد التقرير أن التجارة العالمية سجلت نمواً قياساً بالربع الأول من 2021، بنسبة 10 في المئة على أساس سنوي.

الليبية للاستثمار تبدأ تدقيق الأصول السيادية

حتى يرأس المؤسسة الليبية للاستثمار "تراس ليبيا الآن حكومة وحدة وطنية ويحق لنا استخدام أموالنا وأصولنا". وأوضح أن الصندوق "يكتف" بالحادثات مع الأمم المتحدة حتى يتمكن من استثمار الأصول أو استخدامها بحرية أكبر مما يُسمح به الآن.

وأضاف "الشعب الليبي بحاجة ماسة لهذه الأصول. لدينا نازحون، أشخاص ليست لديهم منازل، ومشاكل في الكهرباء، ومرض كوفيد - 19".



محمود حسن محمد
تكفل على إعداد البيانات بالتعاون مع إي. واي كمدق مالي

وتواجه حكومة الوحدة الوطنية عراقيل مثل سيطرة جماعات مسلحة على مناطق وجود مرتزقة أجنبية وتدخل قوى خارجية متنافسة. وبالرغم من العقوبات، أظهر التقييم الذي أجرته ديوليت استقراراً نسبياً في قيمة أصول الصندوق بفضل زيادة قيمة شركة أويل إنفست ومحفظة الاستثمار طويل الأمد التابعتين للمؤسسة.

ومعظم هذه الأصول، التي تشمل 33.5 مليار دولار أصولاً سائلة و20.1 مليار في محافظ استثمار، موجودة في الخارج وتخضع للتجميد. وهناك نحو 15 مليار دولار من أصول المؤسسة غير مجمدة وهي أصول مملوكة لشركات تابعة لها. وقال محمد إن نحو تسعة مليارات دولار من هذه الأصول مستثمرة في ليبيا وإن المؤسسة تسعى لاستثمار مليار أخرى هناك.

إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، وهو نفس الأمر الذي حصل مع مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للنفط. ويعتبر الصندوق الذي تأسس في 2006 بأصول تصل قيمتهما 40 مليار دولار مصدر هام محتمل لتمويل إعادة بناء ليبيا بعد سنوات من الحرب والفساد، وهو يخدم تحت مظلة محفظة متنوعة من الشركات تعمل في قطاعات مختلفة بينها النفط والإعمار وغيرها.

وكان الصندوق قد قال في وقت سابق هذا الشهر إن أول تقييم يجريه لأصوله منذ تسع سنوات كشف عن موجودات بلغت 68.35 مليار دولار في نهاية 2019 مقارنة مع 67 مليار دولار في 2012.

وتقول الليبية للاستثمار في موقعها الإلكتروني إن استراتيجيتها ترتكز على بناء الثقة والحصول على دعم المجتمع المحلي والدولي من خلال تعزيز الحوكمة والشفافية والاتصالات الخارجية.

وكذلك تعزيز القدرات عبر تهيئة المؤسسة لتنفيذ استراتيجيتها التي ستحقق عوائد استثمار مستدامة لتوفير الموارد اللازمة وتأهيل البنية التحتية والكوادر البشرية القادرة على قيادتها.

وتشمل الاستراتيجية إعادة هيكلة الاستثمارات المؤسسة وإعداد سياسة موحدة والانتقال إلى نظام العقوبات الذكية.

ومنذ انتهاء القتال الصيف الماضي، وافقت الأطراف المتحاربة على حكومة وحدة جديدة مكلفة بتوحيد مؤسسات الدولة والتجهيز لإجراء انتخابات في ديسمبر المقبل.

وقال محمد، الذي قضت محكمة في بريطانيا العام الماضي لصالحه

قبل تحقيق نجاحات في الحوكمة والامتثال لمبادئ سانتياغو التي تستهدف النهوض بالحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية وممارسات الاستثمار الحسنة.

وفي رسالة بالبريد الإلكتروني قالت المؤسسة الليبية الاستثمار لرويتز إن "الأمر قد يستغرق عاماً ونصف العام لنشر البيانات المالية النهائية بمجرد تدقيقها".

ويعمل أكبر صندوق سيادي في قارة أفريقيا من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي بعد أن جسدت الأمم المتحدة معظم أصوله السائلة نتيجة مطالبة المجلس الانتقالي الذي تشكل بعد اندلاع الثورة الليبية في فبراير 2011 ضد حكم الزعيم الراحل معمر القذافي لمنع سيطرة أطراف أخرى عليها.

ومنذ 2014 انقسمت هذه المؤسسة إلى كيانين بسبب تنازع حكومتين

وكشف محمود حسن محمد رئيس مجلس إدارة المؤسسة في مقابلة مع وكالة رويترز أن الصندوق سيبدأ هذا الشهر الاستعدادات للبدء في نشر بيانات مالية مجمعة، وذلك بعد إعلانه عن أصول تبلغ 68 مليار دولار معظمها مجمدة إثر تقييم داخلي هو الأول له منذ سنوات.

وقال محمد إن "المؤسسة تعزز الشروع في إصدار بيانات مالية سنوية، وإنها تكثف على إعداد البيانات بالتعاون مع إي. واي كمدق مالي".

وأضاف "سنرسي بهذه العملية أساساً صلباً للمضي صوب الاستثمار

جهد مضمية لتعديل أوتار الصندوق السيادي

طرابلس - دشنت المؤسسة الليبية للاستثمار (صندوق الثروة السيادية) مرحلة جديدة في طريق استعادة مكانتها كإحدى أهم المؤسسات المالية في المنطقة من الإيرادات المستقبلية بعد أن دخلت في مآتها الانقسامات السياسية وتراجع نشاطها منذ 2011.

وقال محمد إن "المؤسسة تعزز الشروع في إصدار بيانات مالية سنوية، وإنها تكثف على إعداد البيانات بالتعاون مع إي. واي كمدق مالي".

وأضاف "سنرسي بهذه العملية أساساً صلباً للمضي صوب الاستثمار

جهد مضمية لتعديل أوتار الصندوق السيادي

جهد مضمية لتعديل أوتار الصندوق السيادي

جهد مضمية لتعديل أوتار الصندوق السيادي